لم يأمر باتخاذ الخطوات المناسبة لتجنب هذا الخطر، وفشله في القيام بذلك مساو للاخلال بالواجب المسند إليه.

والمسألة الثانية التي أرسلت بشأنها ملاحظة إلى رئيس الأركان وفقا للمادة ١٥ (أ) هي أنه لم يتحر حقيقة التقارير التي وصلته عن أعمال قتل أو تصرفات تعدت عمليات القتال العادية، ومدى هذه الأعمال ولم يأمر بوقف العمليات، وإخراج الكتائبيين من المخيمات بأسرع ما يمكن واتخاذ خطوات لحماية سكان المخيمات. وفي لقاء مع قادة الكتائبيين في صباح ١٩٨٢/٩/١٧، وافق على متابعة عملياتهم إلى صباح ١٩٨٢/٩/١٨ وأمر بتزويدهم بمساعدة في هذا الشأن.

وكما ورد في وصف هذا التقرير للأحداث، فإن رئيس الأركان سمع عن التجاوزات التي يرتكبها الكتائبيون حين اتصل به الجنرال دروري هاتفيا صباح يوم الجمعة. ولم يسأل رئيس الأركان الجنرال دروري في ذلك الوقت عما يعرفه عن التجاوزات وما الذي دفعه إلى وقف عمليات الكتائبيين؛ ولكن لا يجب لومه على ذلك لأنه كان قد قرر أن يذهب إلى بيروت، مفضلا أن يستوضح المسألة من خلال زيارة شخصية بدلا من محاولة استيضاحها في مكالمة هاتفية. ومن جهة أخرى، فمن الصعب فهم تبرير تصرفات رئيس الأركان بعد ذهابه إلى بيروت وخصوصا في أثناء لقائه مع قادة الكتائبيين. فبعيد وصوله إلى بيروت، سمع رئيس الأركان من الجنرال دروري آخر ما يعرفه عن تصرفات الكتائبيين. ولقد اقنع نفسه بهذا التقرير ولم يطرح أية أسئلة بشأن هذه القضية على غير الجنرال دروري والجنرال يارون. وإذا كان بالامكان فهم هذا التكتم على أنه ناشىء عن توقع رئيس الأركان سماع مزيد من التفاصيل الصحيحة خلال لقائه مع قادة الكتائبيين، فإن ما حدث في هذا اللقاء يثير أسئلة لم نجد لها اجابات منطقية. فرئيس الأركان لم يثر مع قادة الكتائبيين أية مسألة حول العمليات الشاذة أو التصرفات الخطيرة التي ربما كانت ترتكب في المخيمات. ومن الواضح من شهادته اعتقاده بأنه لو كانت أي تصرفات من هذا النوع ترتكب لأخبره قادة الكتائبيين بها بمبادرة منهم. غير أنه لم يكن هناك أي أساس حقيقي لهذا الاعتقاد الساذج. ومن الصعب فهم كيف أن رئيس الأركان استنتج، من كون أن قادة الكتائبيين لم يخبروه شيئا عن العمليات ضد السكان المدنيين في المخيمات، بأن الشكوك التي ثارت حول هذه التصرفات لا أساس لها في الواقع.إن الانطباع الواضح الناشىء عن شهادة رئيس الأركان هو أن إحجامه عن إثارة مسألة التجاوزات الكتائبية ضد السكان في المخيمات نتج عن خوفه من اهانة شرفهم. لكن هذا الخوف كان في غير محله ولم يكن من الضروري ان يكون سببا لغياب اي توضيح لما كان يحدث. بعد أن تلقى رئيس الأركان تقارير كان يجب ان تمثل انذارا بشأن الأذى الخطير الذي يصيب سكان المخيمات، وعندما أصدر الجنرال دروري، نتيجة لهذه التقارير، أمرا بوقف تقدم الكتائبيين. ولم يكتف رئيس الأركان بعدم إثارة موضوع سلوك الكتائبيين في المخيمات خلال اللقاء الذي دعي إليه لتوضيح ما يجري هناك، بل أعرب عن رضاه عن عملية الكتائبيين ووافق على طلبهم بتزويدهم بجرافات لانجاز مهمتهم مع صباح يوم السبت. ويصعب علينا تجنب الاستنتاج بأن هذا السلوك من جانب رئيس الأركان خلال لقائه مع قادة الكتائبيين ناتج عن ازدرائه للشكوك بأن الكتائبيين كانوا يرتكبون أعمال ذبح. وهذا الازدراء ذهب بعيدا إلى درجة أن رئيس الأركان لم يتأثر حتى بالمعلومات التي توفرت في تلك الأثناء ووصلت إلى متناوله.

يستنتج من شهادة رئيس الأركان أنه خرج من اللقاء مع الكتائبيين، متأكدا من أن كل شيء يسير على ما يرام، وأنه لم يحدث شيء غير عادي يتطلب اخراجا فوريا للكتائبيين من المخيمات، وأنه ما من أمر خطأ في اكمالهم لعمليتهم في صباح يوم السبت، بل ربما كانت هناك فائدة من ذلك. ولكنه من غير الممكن المساواة بين ما سمعناه من رئيس الأركان حول هذه المسألة، مع ما أبلغ به وزير الدفاع في مكالمة هاتفية لدى عودته إلى اسرائيل. ولقد ذكرنا سابقا أنه في هذه المكالمة، أبلغ رئيس الأركان وزير الدفاع أشياء عن سلوك الكتائبيين، قادت وزير الدفاع إلى فهم أن الكتائبيين ارتكبوا جرائم بحق المدنيين في المخيمات. لكن حتى لو اخذنا برواية رئيس الأركان عن المكالمة الهاتفية التي أبلغ فيها وزير الدفاع فقط بأن الكتائبيين «تجاوزوا الأمر»، فمن الصعب التوفيق بينها وبين غياب أي شك من